

بيان صحفي

بيروت في 2012/5/7

عقد في مركز محاضرات جمعية تجار بيروت قبل ظهر اليوم، وبالتعاون مع البنك اللبناني الفرنسي، لقاء مع وزير الصناعة فريخ صابونجيان ووزير المال محمد الصفدي في حضور رئيس الجمعية نقولا إيلي شماس والمدير العام لوزارة الصناعة داني جدعون ونائب رئيس جمعية الصناعيين زياد بكداش ورئيس الجمعية اللبنانية لتراخيص الإمتياز شارل عرييد وممثل البنك اللبناني الفرنسي إيلي عون وعدد من ممثلي الهيئات والجمعيات والمؤسسات التجارية والصناعية واعضاء مجلس ادارة الجمعية.

بدءاً رَحّب شماس بإسم الجمعية وبإسم البنك اللبناني الفرنسي بالوزيرين صابونجيان والصفدي، لافتاً إلى أنها "المرّة الأولى التي يزور فيها وزير صناعة جمعية تجار بيروت ما يجسد فكرة التلاقي بين قطاعي الصناعة والتجارة إذ لا تناقض بين الصناعيين والتجار والجمعياتان تعملان معاً في خدمة الإقتصاد اللبناني".

وتحدث شماس عن المشاكل التي يعاني منها الإقتصاد اللبناني منها عجز الميزان التجاري، مؤكداً أن التجار يمكنهم أن يكونوا جزءاً من الحل على أساس أن يشتروا البضائع من الصناعيين ويصدروها على أن يستفيدوا من حسم الـ 50% من ضريبة الدخل على الصادرات التي أقرت للصناعيين المصدرين.

وأمل في أن "تكون لكل الوزراء في الحكومة نظرة موحدة للمشاكل الإقتصادية ويتمكنوا من التمييز بين الصح والخطأ وصولاً إلى تحديث الإقتصاد بكل قطاعاته"، ملاحظاً وجود "حال من الانفصام في الحكومة لجهة وجود مجموعة من الوزراء لديهم تشخيص واضح للقضايا الإقتصادية ويعملون على إيجاد حلول لها ووزراء آخرين يتجاهلون واقع الازمة ويحاذرون الكلام عليها".

ثم تحدث الوزير صابونجيان فأوضح "أن لا تضارب بين الصناعيين والتجار، لا بل من مسؤوليتنا أن نؤسس لتكامل حقيقي في ما بينهم في حال غيابه.

وهذا ما نقوم به عن قناعة وبالتنسيق مع معالي الصديق الصفي ومعالي الصديق وزير الإقتصاد والتجارة نقولا نحاس المتفهمين لهذا الواقع، وسنحاول معاً إبراز أهمية القرار الذي إتخذه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في القصر الجمهوري بتاريخ 2012/3/28 والقاضي بالموافقة على مشروع القانون الذي قدمته وزارة الصناعة والرامي إلى حسم الـ 50% من ضريبة الدخل عن الصادرات الصناعية اللبنانية.

ورأى أن إعفاء أرباح التصدير من الـ 50% من ضريبة الدخل من شأنه :

أولاً- التعويض جزئياً عن تكاليف الإنتاج المرتفعة كالطاقة وغيرها.

ثانياً - إعطاء دفعة إيجابية للصناعة الوطنية لكي تتمكن من زيادة إنتاجها ورفع إمكاناتها بأسعار تنافسية.

ثالثاً- المساعدة على اجتذاب المزيد من الإستثمارات اللبنانية والأجنبية في مختلف القطاعات الإنتاجية ولا سيما الصناعية منها.

رابعاً- إيجاد فرص عمل جديدة.

خامساً- تعزيز ميزان المدفوعات.

سادساً- دفع المؤسسات الصناعية غير المرخصة إلى شرعة أوضاعها كي تتمكن من التصدير والإستفادة من القرار المذكور .

سابعاً- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج في ما بينها لتضاعف إنتاجها وتستهدف الاسواق الخارجية.

ثامناً- يعطي هذا القرار حافزاً للتجار اللبنانيين على أن يشتروا البضائع اللبنانية ويصدروها إلى الخارج، فيستفيدوا من خفض ضريبة الدخل ويحققوا إرباحاً.

تاسعاً- سيزيد هذا القرار أيضاً دخل الشركات وبالتالي سيكون لديها المزيد من السيولة لإستثمارات جديدة.

وشدد على أهمية هذا القرار "خصوصاً إذا التزم الصناعيون الإنتاج بأفضل المعايير والمواصفات العالمية، وإذا أخذ التجار اللبنانيون على عاتقهم تسويق المنتجات اللبنانية في الأسواق الخارجية بمهنية عالية"، مجدداً التأكيد أن " لا نمو حقيقياً وثابتاً للصناعة من دون إزدهار التجارة، ولا نجاح للتجارة من دون قطاع صناعي متطور وحديث".

اضاف: "نحتاج إلى الدعم الحكومي. ولذلك من الضروري أن تكون وزارة المالية إلى جانبنا ونحتاج مؤازرتها في ملفات ومشاريع عدة نعمل على تنفيذها لخدمة القطاع الصناعي والصناعيين والتجار".

ولفت إلى أن المشروع يترجم رغبتنا الأكيدة في دعم القطاع الصناعي وتأمين كل فرص النمو والإزدهار له وتحسين الوضع الإجتماعي الذي يتوق إليه اللبنانيون". متمنياً على المجلس النيابي إقرار المشروع في أقرب فرصة، فيخلق حركة إنتاجية وتجارية غير تقليدية تنعش الإقتصاد الوطني.

من جهته أكد الوزير الصفدي على "أهمية التعاون بين وزارات المال والصناعة والإقتصاد والتجارة ووزارة الزراعة للمساهمة كوزارات إقتصادية في تخفيف الأعباء عن التجار والصناعيين اللبنانيين، لا سيما الصعاب التي تواجههم في ملاحقة معاملات التراخيص".

وأوضح أن "وزارة المال تحاول إعادة تقييم التكاليف الضريبي لجهة نوعيته وتفسيره وهناك ورشة عمل قائمة الآن لتحديث القانون الضريبي منعاً للإلتباس في التفسير ما يحمل الملف أعباء إضافية لمصلحة الوزارة، فيما المطلوب تكليفاً صحيحاً"، مشدداً على وجوب "إيجاد حلول سريعة للأمور الملحة في إنتظار إنجاز تحديث القانون".

وأكد "إستعداد الوزارة للمساعدة في أي مشروع يساهم في زيادة التصدير"، طالباً من التجار والصناعيين "مراجعة وزارة المال في شأن أي معاملة تعترضها مشاكل في الجمارك".

ورداً على أسئلة الحضور أكد الوزير صابونجيان أن التجار يمكنهم أن يساهموا في تصدير انتاج المصانع الصغيرة والمتوسطة التي لديها قيمة مضافة عالية وينقصها التواصل مع الاسواق الخارجية، مشجعا هذا النوع من المؤسسات على الاندماج.

وقال ان قطاع الامتيازات يمكنه ان يفيد من حسم ال 50 في المئة ضريبة الدخل على الصادرات الصناعية اذا فتح مصانع له في لبنان وصدر انتاجها.

وعن تاخير استرداد ال TVA عزى الوزير الصفدي السبب الى وجود شركات وهمية حاولت الافادة من هذا الامر بطريقة غير مشروعة وهناك تحقيق في النيابة العامة المالية، لافتا الى تكليف مكتب استشاري لوضع تصور جدي لحل ازمة اصحاب الحق الذين ترتبت لهم لدى الوزارة فوائد مالية وليس فقط قيمة الاسترداد.

* * * * *

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

الوزير
157/ص - 1500
12 أيار 2012

حضرة السيد نقولا شماس المحترم

رئيس جمعية تجار بيروت

نتوجه إليكم والأعضاء المحترمين في الجمعية بالشكر على دعوتكم لنا إلى لقاء الصناعيين والتجار في مقر الجمعية لشرح أهمية إقرار مجلس الوزراء المشروع الذي رفعته وزارة الصناعة في شأن تخفيض ضريبة الدخل بنسبة 50% على الصناعات الصناعية. وكانت الفرصة مناسبة للتأكيد على أهمية لتكامل بين الصناعيين التجاري والتجاري.

ولما كانت هذه اللقاءات على درجة كبيرة من الأهمية إذ أنها تتيح التواصل المباشر بين الوزراء المسؤولين والمعنيين المباشرين وتزويد الكثير من الإلهامات، فإني أشجع على عقد لقاءات حوار دورية أو عند الضرورة تفسح في المجال أمام تبادل وجهات النظر للخروج بأفضل القرارات التي نخدم لشأنين العام والخاص.

وزير الصناعة
فريق صليبيونجيان



جمعية تجار بيروت

ملف: 1415/2012
حرف: 309
تاريخ: 12/5/2012
أمية: 12/5/2012